العلاقات السودانية القطرية منذ 1989

أ. محمد مصطفى حسين(*)

أ.د. محمود أبو العينين(**) د. رانيا حسين خفاجة(***)

• **مُلخص:**

تميزت العلاقات السودانية القطرية في عهد الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" بتشعبها؛ في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومجالات العمل الإنساني والذي اتصف بالداعم الدائم للسودان وشعبه للخروج من أزمته الإقتصادية، فخلال العقد الماضي، أنفقت قطر ملايين الدولارات على شكل منح وقروض، في مشاريع البنية التحتية بالسودان، كما لعبت قطر دورًا محوريًا في تحقيق السلام وتعزيز الأمن والاستقرار بدارفور من خلال رعايتها للحوار بين الأطراف المتصارعة.

غير أن الموقف القطري الراهن تجاه المرحلة الانتقالية في السودان يكشف عن سعيها إلى استغلال الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي خلفها نظام البشير؛ لمحاولة خلق دور لها في المرحلة الانتقالية، وهو ما ركزت من خلاله على إستغلال مختلف المواقف الحكومية بالسودان لإحياء دورها، والمُلاحظ في الآونة الأخيرة استغلال قطر المشهد السياسي بالداخل السوداني لخلق جبهة تعاونية قائمة على اللعب بوتر المصالح المتبادلة وخاصة فيما يتعلق التعاون السياسي والاقتصادي وهو ما ظهر بوضوح من الجانب القطري في حرصه التام على تطوير العلاقات مع السودان في ظل التطورات الجديدة التي شهدها وذلك على كافة المستويات.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

- **Abstract:**

Sudanese-Qatari relations during the era of the ousted Sudanese President "Omar al-Bashir" were characterized by their complexity. In the political, economic, cultural and humanitarian fields, which was characterized by a permanent supporter of Sudan and its people to get out of its economic crisis. Over the past decade, Qatar has spent millions of dollars in the form of grants and loans, in infrastructure projects in Sudan, and Qatar has also played a pivotal role in achieving peace and enhancing security and stability in Darfur. Through its sponsorship of dialogue between the conflicting parties.

However, the current Qatari position towards the transitional phase in Sudan reveals its quest to exploit the political, security and economic conditions left by the Bashir regime. To try to create a role for it in the transitional phase, through which it focused on exploiting the various government positions in Sudan to revive its role, and it has been noticed recently that Qatar has exploited the political scene inside Sudan to create a cooperative front based on playing the string of mutual interests, especially with regard to political and economic cooperation, which appeared Clearly from the Qatari side in its keenness to develop relations with Sudan in light of the new developments it has witnessed at all levels.

- **مقدمة:**

لم تفهم النخب السياسية السودانية المُسيطرة على الحكم منذ ما قبل الاستقلال طبيعة الهوية السودانية، حيث تم الالتفاف عليها باسم الدين تارة وباسم العرق أو الأيديولوجيا تارة أخرى، فكان من الطبيعي أن تثور الأطراف السودانية في الجنوب والغرب والشرق على السواء، ويكون الثمن باهظا بانفصال جنوب السودان عام 2011، غير أن السودانيين قد تعلموا الدرس في ثورة ديسمبر 2018 حينما أصروا على الإطاحة بنظام البشير وبناء "سودان جديد" يشمل الجميع، وفقًا لقاعدة المواطنة المتساوية.

ولعل ما يميز الثورة السودانية على نظام الإنقاذ مقارنة بما سبقتها من انتفاضات شعبية انها جمعت بين المطالب الاقتصادية والسياسية، فقد كان أحداث تلك الثورة هي تعبيرًا دون شك عن رفض لاستمرار حكم جماعة الإخوان المسلمين بالسودان، ومن جهة أخرى كانت ثورة للأطراف، حيث انطلقت من المدن الرئيسية خارج الخرطوم ثم وصلت بعد ذلك إلى العاصمة، كما كانت من جهة ثالثة بمثابة حركة شبابية بالأساس يُشكل طلاب المدارس الثانوية والجامعات من الجيل الجديد الدافع لإنجاح الحراك الثوري في الشارع السوداني. ومن ثم؛ فهي بعيدة عن القوى التقليدية وإن حاولت التقارب منها ولعل ذلك كله يرسم معالم المآلات ومستقبل التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية[1].

واستنادًا إلى ما تقدم، يسعى ذلك البحث إلى استعراض طبيعة العلاقات السودانية القطرية في عهد الرئيس السابق "عمر البشير" وفي ظل حكم مجلس السيادة الإنتقالي خلال المرحلة الانتقالية التي تشهدها السودان بالوقت الراهن، وذلك من خلال التعرف على طبيعة المحددات السياسية والاقتصادية التي ارتبطت بمسار تلك العلاقات خلال أكثر من 3 عقود فضلًا عن إلقاء الضوء على الموقف القطري تجاه المتغيرات السياسية التي شهدتها السودان عقب ثورة ديسمبر 2018.

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات المصرية السودانية نحو شراكة استراتيجية جديدة"، **مجلة آفاق استراتيجية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (1)، نوفمبر 2020)، ص. 31.

المطلب الأول– العلاقات السودانية القطرية خلال حكم الرئيس السابق عمر البشير

شهد مسار العلاقات السودانية القطرية حالة من الاهتمام بين القيادة السياسية في البلدين منذ افتتاح السفارة القطرية بالسودان في عام 1972 عبر تمثيل دبلوماسي كامل، ولم تقتصر العلاقة على جانبها الدبلوماسي، بل تعدتها إلى كافة المجالات، حيث لعب السودان دورًا مهمًا في دعم قطر في مجال التعليم والصحة والإعلام وغير ذلك.

تحاول الدولة السودانية منذ أبريل 2019 اجتياز مرحلة محورية في تاريخها الحديث، وهي المرحلة الانتقالية التي تلت التحول السياسي الذي بدأ على إثر خروج الشعب السوداني وخلعه نظام جبهة الإنقاذ بقيادة عمر البشير، ذلك النظام الذي كان يرتبط بعدد من المحاور الإقليمية، وخاصة المحور القطري– التركي الداعم للإخوان في كل دول العالم، فقد كان نظام البشير يُشكل أحد أدوات تنفيذ المشروع البرجماتي الهدام الذي تتبناه قطر وتركيا في علاقتها بالقوى الإقليمية والدول الوطنية في المنطقة العربية، وهو المشروع الذي يأخذ من التعاون غطاء ظاهريًا له، لكنه في جوهره يأخذ بعدًا أيديولوجيًا، وانتقت قطر وتركيا تنظيم الإخوان الإرهابي الذي يتراجع في مدركاته وعقيدته قيمة الوطن؛ لتكون الأداة الأساسية لتنفيذ أهدافها التوسعية، في ظل حلم عثماني أردوغاني يلتحف بفكر متطرف، ويأخذ من أموال قطر مصدرًا للتمويل، وهو مشروع كان يضع الرئيس السوداني السابق عمر البشير منطقة آمنة؛ لتحقيق أهداف وطموحات هذا المحور، وكان يراه أنه أحد أدوات التأثير على الأمن القومي لبعض القوى المناوئة للحلم الإخواني الأردوغاني الممول قطريًا[1].

وقد يكون من المناسب في ذلك الإطار إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي ارتبطت بين الدولتين خلال حكم الرئيس السابق "عمر البشير" وعهد مجلس السيادة الإنتقالي.

---

(1) د. باسم رزق، "السودان ومحور قطر – تركيا في المرحلة الانتقالية"، **مجلة آفاق استراتيجية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (1)، نوفمبر 2020)، ص. 65.

أولًا– العلاقات السياسية بين السودان وقطر في عهد البشير:

أجرى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني –أمير دولة قطر– في أبريل 2017 جولة أفريقية شملت ثلاث دول تعتبر من القوى الإقليمية في القارة وهي إثيوبيا وكينيا وجنوب افريقيا. وتعد تلك الجولة هي الأولى للشيخ تميم إلى الدول الأفريقية الثلاث منذ توليه السلطة في 25 يونيو 2013، وذلك لتوسيع دائرة العلاقات القطرية الأفريقية.

وقد يكون من المناسب في ذلك الإطار الحديث عن تداعيات الدور القطري في ذلك السياق لإيضاح تأثيره على الأمن القومي المصري، إذ أن الجولة سالفة الذكر تمثل استفزازًا للدولة المصرية التي لا تزال تواجه تحديات في إطار التعامل مع ملف الأمن المائي المصري بسبب قضية سد النهضة الإثيوبي والذي يتم بناءه بتمويل قطري عبر قرض يلغ قيمته 500 مليون دولار، والذي يحدد حصة مصر من ماء النيل، ذلك أن الزيارة سينظر إليها باعتبارها تشجيعًا لمشروعات تمس الأمن القومي المصري، خاصة مع عدم صفو العلاقات بين مصر وقطر آنذاك قبل أن تعلن مصر عن قطع علاقاتها بقطر.

وبحلول يونيو 2017 دخلت قطر في أزمة دبلوماسية مست بمحاولات المستمرة لفرض نفوذها الإقليمي في المنطقة وخاصة في ظل تنامي علاقاتها آنذاك مع النظام السوداني، ففي 5 يونيو 2017 قررت كلٍ من مصر والسعودية والإمارات والبحرين وتبعتها حكومات اليمن وليبيا وجزر القمر قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر[1]، وذلك إستنادًا إلى عدة أسباب جاء في مقدمتها دعم قطر للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم الإخوان الإرهابي، فضلًا عن عملها على زعزعة أمن واستقرار تلك الدول وتحريض بعض المواطنين على حكوماتهم، ولعل الشاهد على ذلك الأعمال الإرهابية التي شهدتها الدولة المصرية عقب ثورة 30 يونيو 2013، بجانب احتضان قطر لشخصيات إيثارية تسعى للتحريض تجاه القيادة السياسية المصرية وقادة الدول العربية.

---

(1) د. شيماء محي الدين، د.سمر الباجوري، **أفريقيا: حصاد عام من التطورات السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: الجمعية العلمية للشئون الأفريقية، التقرير الإستراتيجي الأول، 2017)، ص. 38.

الجدير بالذكر؛ في 6 يونيو من عام 2017 أعلنت موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، وفي 7 يونيو من ذات العام أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر، ولعل ذلك هو ما شكل أزمة للدبلوماسية القطرية في المنطقة.

ولقد كان الدافع الرئيسي لقطع العلاقات الدبلوماسية المصرية مع قطر هو الدور المُثير للجدل الذي تضطلع به الأخيرة في مصر، والمتجسد في دعمها المعلن لعناصر تنظيم الإخوان الإرهابي، وتسخير إمكانياتها المادية والإعلامية الهائلة لتمكينها، والتشويش على الحكومة المصرية[1].

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد عملت قطر على ضرب استقرار دول كثيرة في منطقة غرب أفريقيا من خلال تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية واستخدامها في زعزعة استقرار تلك الدول، بهدف السيطرة على مواردها، بجانب سعيها لضرب استقرار دول الشمال الأفريقي مثل مصر والجزائر وتونس، وتتركز عناصر الإرهاب القطري في خمسة تنظيمات رئيسية، أبرزها حركة "التوحيد والجهاد" ومتمردي حركة "تحرير أزواد" وحركة "أنصار الدين" و"أنصار الشريعة" إلى جانب تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب"، فجميع هذه التنظيمات تتلقى مساعدات مالية ولوجستية سريًا من قطر.

ثانيًا- العلاقات الاقتصادية بين السودان وقطر في عهد البشير:

1- الاستثمارات القطرية في السودان بعهد البشير:

اتجهت رؤوس الأموال القطرية للاستثمار في السودان بصورة رئيسية خلال العقود الأخيرة؛ إذ استثمرت في العديد من المجالات الاستثمارية المتمثلة في: الزراعة والثورة الحيوانية والعقارات، والاستثمار المالي، والسياحة. وبلغ إجمالي تلك الاستثمارات أكثر من 1,5 مليار دولار[2].

---

(1) **المرجع السابق**، ص ص. 39-40.

(2)عبد الوهاب الوقيع محمد الجعلي، **التعاون الاقتصادي بين السودان وقطر** (الدوحة: معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011)، ص. 13.

والجدير بالذكر، أن جهاز قطر للاستثمار[1] أنفق ما يقرب من 30 مليار دولار في مشروعات أفريقية خلال عام 2012، إلى جانب مساعدات مالية إغاثية تقدمها الدوحة لدول تعاني من الفقر أو آثار الحروب والنزاعات، خاصة في دول وسط أفريقيا كتشاد وأفريقيا الوسط، وكينيا والنيجر، فضلا عن استثمارها أموالًا ضخمة في السودان، بما في ذلك مشاريع إعادة إعمار جنوب دارفور[2].

أ. استثمارت بنك قطر الوطني في السودان:

افتتح بنك قطر الوطني الإسلامي[3] بالسودان في نوفمبر 2008 برأسمال قدره 100 مليون دولار، وقد زاول الأعمال المصرفية الإسلامية المختلفة: كفتح الحسابات المصرفية، وخدمات فتح اعتمادات مستندية، وكفالات مصرفية، وتمويل الشركات، وتمويل المشاريع التجارية وغيرها من الخدمات المصرفية، وقد تمكن البنك في السودان من فتح خمسة فروع له، إضافة إلى حصوله على المصادقة بفتح 10 فروع أخرى. ومن أهم المشاريع التي قام بها البنك بتمويلها في السودان: مشروع توسعة شارع النيل في الخرطوم، وإنشاء جسر على خور سماحة بالحلفاية الواقع في مدخل جسر (الحلفاية –الحتانة)، حيث بلغت تكلفة المشروعين نحو 30 مليون دولار[4].

---

(1) هو صندوق ثروة سيادي؛ تأسس في عام 2005 من اجل استثمار فوائض الدولة المالية، وإدارتها وغيرها من الممتلكات التي أسندت إليه المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وتهدف قطر من خلال بعث هذا الجهاز –الذي يُعد أحد أذرعها في الاستثمار الخارجي– إلى أن تصبح مركزًا دوليًا رئيسًا للتمويل وإدارة الاستثمار. ولهذا الجهاز شركات مختلفة في 35 دولة، فعلى الصعيد العربي فهي موزعة على مصر والسودان وفلسطين والمغرب وسوريا، كما يمتلك الجهاز بالكامل العديد من الشركات: كشركات قطر القابضة، وشركة الديار القطرية العقارية، وشركة حصاد الزراعية.

(2) د.شيماء محي الدين، د.سمر الباجوري، أفريقيا: حصاد عام من..، **مرجع سبق ذكره**، ص. 39.

(3) تأسس بنك قطر الوطني (QNB) عام 1964 كأول بنك تجاري قطري؛ ويتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار والقطاع الخاص بنسبة 50% لكل منهما، وتنتشر فروع ذلك البنك في نحو 22 دولة منها: بريطانيا وفرنسا واليمن عمان والكويت وسنغافورة وغيرها من الدول، كما يمتلك مكاتب تمثيلية في إيران وليبيا.

(4) عبدالوهاب الوقيع محمد الجعلي، التعاون الاقتصادي...، **مرجع سبق ذكره**، ص. 15.

ب. استثمارات شركة الديار القطرية في السودان:

بدأت شركة الديار القطرية الاستثمار[1] في السودان من خلال مشروعها الذي كان يعرف بمشروع "الضفاف"؛ إلا أن اسمه قد تغير، وأصبح يُعرف بمشروع "مشيرب"، الذي تقدر تكلفته بأكثر من 400 مليون دولار. يقع هذا المشروع في مدينة الخرطوم بحري مُطلًا على النيل الأزرق، بمساحة قدرها 148 ألف متر مربع، وتم توسيع تلك الرقعة بأرض إضافية –وتحديدًا في نوفمبر 2009– ليصبح إجمالي مساحة المشروع مقدًرا بـ 206 ألف متر مربع[2].

وأشار جانب من الكتابات إلى أنه من المتوقع لهذا المشروع آنذاك أن يكون وحدًا من المشاريع الأكثر تميزًا في الخرطوم؛ وذلك لما يقدمه من مرافق جديدة متميزة، وفاخرة متكاملة. ويبرز تميزه ابتداءً من عمارته؛ ففيه مزج بين فنون العمارة التقليدية وفنون العمارة الحديثة. وهويضم فندقًا من فئمة خمسة نجوم، وثمانية أبراج سكنية وتجارية، ومكاتب، ومتاجر تجزئة حديثة. وكجزء من المشروع؛ ستقوم شركة الديار القطرية أيضًا بإعادة تأجيل الواجهة المطلة على النيل، وتطويرها، وتحويلها إلى منطقة ترفيهية، فضلاً عن اعتبار ذلك المشروع واحدًا من المشاريع المرموقة، التي من شأنها تنشيط الحركة التجارية في وسط الخرطوم، وتوفير فرص جديدة للعمل، والسكن، والسياحة، والأعمال، والتسوق في مكان واحد. الجدير بالذكر أن هذه الشركة قد قامت بافتتاح البرج الأول من مجموعة أبراجها الثمانية في أكتوبر 2011.

ج. مُساهمة قطر في سد مروي:

يقع سد مروي بالولاية الشمالية على نهر النيل الرئيس عند الشلال الرابع على بعد 350 كم من حدود السودان الشمالية، وهو الأول من نوعه في مشاريع التنمية الشاملة

(1) هي شركة استثمارية عقارية تابعة للحكومة القطرية، وهي مملوكة بالكامل لجها قطر للاستثمار. تأسست في عام 2004 لتتولى مهمة تطوير البنية التحتية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستعود على أفراد المجتمع القطري، إضافة إلى مساهمتها في تنويع الاستثمارات القطرية في الخارج، وتقدر أصولها بأكثر من 60 مليار دولار.

(2) عبدالوهاب الوقيع محمد الجعلي، التعاون الاقتصادي...، **مرجع سبق ذكره**، ص. 16.

في السودان؛ إذ يوفر نحو 1250 ميجا وات من الكهرباء إلى جانب إسهامه في التنمية الصناعية والزراعية ، وقد ساهمة قطر في الأعمال التحضرية لهذا السد، بالإضافة إلى توفير الطرق والمدينة السكنية بتكلفة تقدر بـ 150 مليون دولار، والجدير بالذكر أن التكلفة الكلية لهذا المشروع بلغت نحو ملياري دولار [1].

د. استثمارات شركة بروة العقارية في السودان:

تتركز استثمارات شركة بروة العقارية[2] في السودان على شرائها قطعة أرض – بمساحة 3 مليون متر مربع في ولاية الجزيرة– تمتاز بموقعها الإستراتيجي القريب من العاصمة ومن مطار الخرطوم الدولي، إضافة إلى وقوعها على الشارع الرئيس المؤدي إلى الخرطوم. ويتكون هذا المشروع من: فندق خمسة نجوم، شقق فندقية، عمارات تجارية وسكنية، مجمع تجاري، مدرسة دولية وجامعات للدراسات العليا. وتقدر تكلفة هذا المشروع بنحو 500 مليون دولار؛ إلا أن العمل هذا المشروع لم يبدأ بعد، ولعل السبب في هذا يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية بعام 2008، التي اجتاحت العالم آنذاك وأدت بهذه الشركة إلى التأني في تنفيذ بعض استثماراتها الخارجية[3].

هـ. استثمارات شركة حصاد الغذائية في السودان:

قامت شركة حصاد الغذائية[4] في عام 2009 بالاستثمار في قطاع تربية المواشي بالسودان، وذلك من خلال مشروع ضخم لزراعة الحبوب (كالقمح والذرة) وتربية

---

(1) **المرجع السابق**، ص ص. 19–20.

(2) تأسست في عام 2005 وتمحورت مهمتها بصورة رئيسية في المساهمة في تطوير البنية التحتية لقطر بممارسة جميع الأنشطة العقارية من تملك وبيع وشراء والاقتراض لأغراض الاستثمار العقاري، إضافة إلى إقامة المباني والمشاريع العقارية بكافة انواعها واستخداماتها السكنية، التجارية، الصناعية، السياحية، الصحية، التعليمية وغيرها. وكذلك إدارة الأصول العقارية للغير، وتنفيذ كل هذا بشكل مباشر أو بواسطة الآخرين وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير داخل وخارج قطر.

(3) عبدالوهاب الوقيع محمد الجعلي، التعاون الاقتصادي...، **مرجع سبق ذكره**، ص. 18.

(4) أسس جهاز قطر للاستثمار شركة حصاد الغذائية في عام 2008 برأس مال بلغ مليار دولار، بهدف توفير الأمن الغذائي لقطر والمنطقة؛ وذلك من خلال الدخول في شركات إستراتيجية، وتبني المشاريع الناجحة، تعزيزًا لمركز الشركة ووضعها.

المواشي، وذلك برأسمال أولي قدر بـ 100 مليون دولار، وسيكون لهذا المشروع مراحل لاحقة يصل فيها رأس المال إلى مليار دولار، كما اشتركت مع الجهات الرسمية في السودان في استثمار قطعة أرض بلغت مساحتها أكثر من 270 ألف فدان في منطقة أبوحمد بولاية نهر النيل؛ حيث تبلغ حصة شركة حصاد فيها 75% وحكومة السودان 25% ولا تزال الإجراءات مستمرة لإنجاز هذا المشروع بهدف تعزيز العمل بصورة تجارية داخل السودان وخارجه[1].

و. استثمارات شركة مكين للاستثمار والتطوير العقاري في السودان:

ركزت شركة مكين للاستثمار والتطوير العقاري[2] إستثماراتها في السودان على إنشاء مشروعًا عقاريًا في مساحة تقدر بنحو 260 ألف متر مربع في ضاحية بري بالخرطوم، وهو مجموعة من الأبراج، ومجمع تجاري، ومبانٍ إدارية ومناطق ترفيهية وفندق خمسة نجون، وتكلفة هذا المشروع بلغ نحو 275 مليون دولار[3].

2- التجارة الخارجية بين السودان وقطر بعهد البشير:

أ. صادرات السودان لقطر:

تتمثل الصادرات السودانية الموجهة إلى قطر في: الماشية، والجلود، والذهب، والخضروات، الفواكه، والذرة، والأعلاق[4]، وقد بلغت حصيلتها في عام 2001 نحو

---

(1) عبدالوهاب الوقيع محمد الجعلي، التعاون الاقتصادي...، **مرجع سبق ذكره**، ص. 17.

(2) هي شركة مساهمة قطرية خاصة تأسست عام 2007 تتكون من مجموعة من المحافظ الحكومية –التي تمثل نسبة 40%– ومجموعة تداول القابضة التي تتمثل نسبة 60%، وتقوم الشركة بالاستثمار في المجالات العقارية المختلفة؛ إذ تقدم مجموعة من الخدمات العقارية للهيات الحكومية ، والشركات الكبرى، والمستثمرين، والأفراد، وتتركز أعمالها داخل قطر كما تدير أيضًا مشاريع عقارية في الخارج ويقدر حجم الأصول التي تُديرها وتستثمرها الشركة بنحو 1,4 مليار دولار

(3) عبدالوهاب الوقيع محمد الجعلي، التعاون الاقتصادي...، **مرجع سبق ذكره**، ص. 19.

(4) **المرجع السابق**، ص. 27.

0,7 مليون دولار، ثم ارتفعت في عام 2002 إلى نحو 2,1 مليون دولار، إلا انها انخفضت في عامي 2003 و2004 إذ بلغت 1,5 مليون دولار في كل عام، ثم شهدت زيادة طفيفة في عام 2005 إذ وصلت إلى 2,2 مليون دولار، ثم لقت تراجع ملحوظ في الأعوام التي تلت ذلك حتى عام 2018، ويوضح الجدول رقم (1) قيمة الصادرات السودانية إلى قطر.

جدول رقم (1)

قيمة الصادرات السودانية إلى قطر خلال الفترة (2001– 2018) بالمليون دولار

العام	قيمة الصادرات السودانية
2001	0,7
2002	2,1
2003	1,5
2004	1,5
2005	2,2
2006	0,5
2007	0,2
2008	0,4
2009	0,7
2010	0,4
2011	0,2
2012	0,4
2013	0,5
2014	0,3
2015	0,6
2016	0,15
2017	0,19
2018	0,35

المصدر: جدول من إعداد الباحث وفقًا لعدة بيانات منها بنك السودان المركزي.

يتضح من الجدول المُشار إليه، انه وعلى الرغم مما تتمتع به السودان من موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة خاصة في المجال الزراعي، إلا أن حصيلة الصادرات السودانية إلى قطر قد عرفت تدنيًا وتذبذبًا، فهي لم تتجاوز في أفضل سنواتها قيمة 2,2 مليون دولار، وكان هذا في العام 2005، كما تلاحظ أن مجمع السنوات سالفة الذكر لم تتجاوز 10,2 مليون دولار.

ب. صادرات قطر للسودان:

تتمثل الصادرات القطرية إلى السودان في المنسوجات ووسائل النقل والآلات والمعدات، والمواد الغذائية، والبتروكيماويات، ويعد سماد اليوريا من أهم البتروكيماويات التي تصدر إلى السودان[1]، وبالنظر إلى حصيلة تلك الصادرات خلال الفترة (2001–2018)؛ فإن قيمة السلع التي استوردتها السودان من الجانب القطري في عام 2001 بلغت نحو 0,2 مليون دولار، غير أن تلك القيمة شهدت تنامي ملحوظ في السنوات الأخرى، حيث بلغت في عام 2006 نحو 34 مليون دولار، ثم انخفضت في عام 2007 إلى نحو 28 مليون دولار، ثم ارتفعت إلى 35 و34 و36 مليون دولار في الأعوام 2008 و2009 و2010 على التوالي، وقد يكون من المُلائم في هذا الإطار توضيح قيمة تلك الصادرات وذلك وفقًا للجدول رقم (2) الذي يعرض قيمة الصادرات القطرية إلى السودان.

---

(1) **المرجع السابق**، ص. 28.

جدول رقم (2)

قيمة الصادرات القطرية إلى السودان خلال الفترة (2001– 2018) بالمليون دولار

العام	قيمة الصادرات القطرية
2001	0,2
2002	7
2003	10
2004	7
2005	11
2006	34
2007	28
2008	35
2009	34
2010	36
2011	31
2012	42
2013	69
2014	53
2015	28
2016	33
2017	59
2018	29

المصدر: جدول من إعداد الباحث وفقًا لعدة بيانات عربية ودولية منها صندوق النقد العربي وبنك السودان المركزي.

استنادًا إلى ما تقدم؛ يمكن القول انه وفقًا للبيانات الواردة في الجدولين رقم (1) و(2) فإن عام 2001 هو العام الوحيد الذي فاقت فيه حصيلة الصادرات السودانية إلى قطر حصيلة الواردات منها؛ إذ بلغ الفرق بينهما نحو 0,5 مليون دولار، غير أن الفترة (2002– 2018) شهدت فيها حصيلة الصادرات القطرية إلى السودان تنامي ملحوظ عن الواردات من منها، فقد بلغ الفرق بينهما في العام 2002 نحو 4,9 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 8,5، 5,5، 8,8، 33.5، 27,8، 34,6، 33,3 و35,6 و29 مليون دولار في الأعوام 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2018 على التوالي.

المطلب الثاني: العلاقات السودانية/ القطرية في ظل مجلس السيادة الانتقالي السوداني

كشف التغيير السياسي الذي شهده السودان عن تحولات واضحة في العلاقة مع قطر، خصوصًا بعد الأزمة الدبلوماسية التي وقعت بين قطر وبين مجلس السيادة الانتقالي بعد أن رفض استقبال وزير الخارجية القطري، واستدعى سفير السودان في الدوحة للتشاور. وعلى الرغم من هذا التغير الكبير في العلاقة بين البلدين، فإنه بمرور الوقت لم تقطع قطر مساعداتها الإنسانية للسودان، وفي المقابل حملت تصريحات بعض المسؤولين السودانيين كرئيس الوزراء الدكتور السابق/ عبد الله حمدوك، ونائب رئيس مجلس السيادة، الفريق أول ركن/ محمد حمدان دقلو "حميدتي"، نوايا إيجابية تجاه قطر، إلا أن العلاقة بين الجانبين تظل في مستويات تقل كثيرًا عما كانت عليه خلال حكم البشير(1).

والمتأمل لنهج السياسة الخارجية القطرية خلال العقود الأخيرة يُلاحظ سعيها المستمر لإحكام السيطرة وتوسيع نفوذها في الكثير من المناطق خاصة بعدما تعرضت للكثير من الضغوط سواء على مستوى تحركاتها في منطقة الخليج العربي وبخاصة الدول العربية التي تشهد حالة من الاضطرابات الداخلية ابتداءً من مصر وسوريا واليمن وغيرها من الدول وانتهاءً بالأزمة السودانية التي تحاول العودة مجددًا للساحة السودانية بعد توتر سابق مع المجلس العسكري الانتقالي الذي قاد لفترة مرحلة انتقالية انتهت بحوار مع المعارضة الممثلة للحراك الشعبي وأفضى في النهاية لاتفاق حول تقاسم السلطة نتج عنه تشكيل حكومة ومجلس سيادي لإدارة البلاد لعامين يعقبها انتخابات رئاسية(2).

---

(1) د. أحمد أمل، "تحولات خريطة العلاقات الخارجية السودانية ما بعد نظام البشير" **مجلة آفاق استراتيجية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (1)، نوفمبر 2020)، ص. 61.

(2) مصطفى صلاح، **تحركات مشبوهة .. الدور القطري في إعاقة الانتقال السياسي والاستقرار في السودان**، موقع المركز العربي للبحوث والدرسات، بتاريخ، 29 يناير 2020، متاح عبر الرابط التالي:- http://www.acrseg.org/41479

والجدير بالذكر؛ أن الفترة التي الثورة السودانية أقدمت السودان على قطع علاقاتها مع قطر وتم إتهام القيادة القطرية بدعم التيار الإسلامي في السودان، لاسيما في ضوء الدور الوثيق الذي كان يربط بين قطر وحزب المؤتمر الوطني الحاكم السابق والذي كان يتزعمه الرئيس السابق "عمر البشير"، الأمر الذي أسهم في اتخاذ المجلس العسكري بالسودان خطوات نحو وقف أي تعاون مع قطر[1].

وضمن هذا الإطار توترت العلاقات بين السودان وقطر على إثر التحرك قطري لإعادة تقديم الدعم لتنظيم الإخوان في السودان بالإشراف على اجتماعات مكثفة لتوحيد أحزاب سودانية لها خلفيات إخوانية لإعادة إنتاج النظام الإخواني السابق الذي كان يتزعمه الرئيس السابق عمر البشير وكان ذلك في ذروة الجهود التي كان يقودها المجلس العسكري الانتقالي (السابق) لتهدئة الجبهة الاجتماعية وتهيئة الظروف لحوار وطني ينهي الأزمة السياسية، وهو الأمر الذي تستمر قطر في انتهاجه لتحقيق أهدافها من خلال وكلائها داخل السودان[2].

غير أن مسار تلك العلاقات سرعان ما شهدت تغيير ملحوظ حيث سعت قطر لتعزيز التعاون مع السودان في مختلف الملفات ومنها دعمها للسودان في رفع اسمها من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، حيث أصدرت الخارجية القطرية بيانًا في 17 يوليو 2020 دعت فيه إلى إزالة جميع القيود التي من شأنها أن تعيق قدرة السودان على المضي قدماً في جهوده لتعزيز الرفاه لشعبه، واستكمال رفع جميع العقوبات الاقتصادية وإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب[3].

---

(1) Julietta Mirghani, **How the End of the Gulf Crisis Affects Sudan**, Fair Observer, 9 April 2021, Available at:
https://www.fairobserver.com/region/africa/julietta-mirghani-gulf-qatar-crisis-saudi-arabia-uae-sudan-arab-world-news-86914/

(2) **قطر تبحث عن منفذ لاختراق الساحة السودانية**، موقع ميل إيست أون لاين، بتاريخ 9 أكتوبر 2019، متاح عبر الرابط التالي:-

https://middle-east-online.com/قطر-تبحث-عن-منفذ-لاختراق-الساحة-السودانية

(3) وزارة الخارجية القطرية، **دولة قطر تدعو لاستكمال رفع جميع العقوبات الاقتصادية وإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب**، 7 يوليو 2020، متاح عبر الرابط التالي:-

وفـي ذات السـياق؛ سـعت قطـر للعـب دور الوسـيط فـي المفاوضـات بـين الحكومـة السـودانية وفصـائل التمرد فـي دارفـور برعايـة مباشـرة مـن الحكومـة القطريـة ودعـم مـن الأمـم المتحـدة والاتحـاد الإفريقـي، توصـل الطرفـان إلـى اتفاقيـة سـلام أطلـق عليهـا اسـم "وثيقـة الدوحـة للسـلام فـي دارفـور"، وبينمـا تـرى الحكومـة السـودانية فـي وثيقـة الدوحـة "اتفاقا نهائيا للسلام"، وصـفها المتحدث الرسمي باسم حركة العدل والمساواة، جبريل آدم بأنهـا "اتفاقيـة توظيـف، إذ تعطـي وظـائف دبلوماسية لمن وقـع عليهـا وتفشـل فـي إيجـاد حلول للمشاكل الحقيقية في دارفور".

والجـدير بالـذكر؛ أن الفتـرة التـي أعقبـت بـدء كـلٍ مـن مصـر والسـعودية والإمـارات والبحرين في إجراء المصـالحة مع قطر وفقًا للشروط التي تم تحديدها في قمة "العلا" بالسعودية، شهدت العلاقات بين الدولتين زيارات رفيعة المستوى كان منها زيارة رئيس مجلـس السـيادة الإنتقـالي/ الفريـق أول ركـن عبـدالفتاح البرهـان إلـى قطـر، فـي 7 أبريـل 2021 والتـي اسـتغرقت يـومين تلبيـة للـدعوة المقدمـة لـه مـن سـمو الشـيخ تمـيم بـن حمـد آلثانى، أمير دولة قطر، والتي شهدت عقد عدد من اللقاءات والفعاليات الي جانب عدد مـن لقـاءات ثنائيـة، كـان منهـا لقائـه بـوزير الـدفاع القطـري "خالـد بـن محمـد العطيـة"، ورئيس مجلس الشـورى "أحمـد بـن عبـد الله آل محمـود"، حيـث تضـمن اللقـاء مـع وزيـر الدفاع القطري استعراض العلاقات الثنائية بين قطر والسودان في المجالات العسكرية والدفاعية، وسبل تعزيزها[1].

---

https://mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/26/11/1441/دولة-قطر-تدعو-لاستكمال-رفع-جميع-العقوبات-الاقتصادية-وإزالة-اسم-السودان-من-قائمة-الدول-الراعية-للإرهاب

(1) بيان مجلس السيادة الإنتقالي، **رئيس مجلس السيادة الفريق اول ركن عبد الفتاح البرهان يصل العاصمة القطرية الدوحة**، الصفحة الرسمية لمجلس السيادة الإنتقالي على منصة (فيسبوك)، 7 أبريل 2021، متاح عبر الرابط التالي:-

https://www.facebook.com/TransitionalSovereigntyCouncil/posts/pfbid02xJB9X8Ff3PWWKjgMAQnFR33Fwu3oBhor3rt3TE3j8JZAs87qXRf9Aid6MFbekqWnl

أولًا– طبيعة الموقف القطري تجاه التظاهرات السودانية

مع سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير، وصعود المجلس العسكري السوداني لموقع الحُكم، وقع تغير كبير في سياسات الخرطوم الإقليمية، كان العامل الأهم منها انحسار نفوذ قطر على خلاف السنوات الماضية حين كانت الدوحة ركيزة أساسية، وفاعلة هامة في سياسات الخرطوم، وفي هذا الإطار يذكر أنه أثناء تصاعد الأحداث الاحتجاجية زار الرئيس السوداني السابق البشير الدوحة بهدف تلقي دعم مالي في هيئة منح مالية نقدية، أملًا في الحصول على مليارات الدولارات؛ التي قد تُمكنه من تخطى أزمة التظاهرات في الشوارع، عبر إطلاق سلسلة إجراءات لخفض الأسعار والتراجع عن رفع أسعار الوقود وتعويم العملة المحلية، الذي كان أحد عوامل احتجاج المتظاهرين، ولعل اختيار البشير لقطر وفق سياسة قائمة على قيام الدوحة بتقديم دعم لحكومته وظهر ذلك في بيان رسمي أثناء اندلاع التظاهرات، وتلقيه اتصالًا هاتفيًا من أمير قطر تميم بن حمد، اطمأن فيه الأخير على أوضاع البلاد مع تزايد حدة الاحتجاجات الشعبية، وعبّر عن "وقوف بلاده مع السودان وجاهزيتها لتقديم كل ما هو مطلوب لمساعدتها على تجاوز هذه المحنة مؤكدًا حرصه على استقرار السودان وأمنه[1].

يكشف تطور الموقف القطري من المرحلة الانتقالية في السودان عن سعيها إلى استغلال الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي خلفها نظام البشير؛ لمحاولة خلق دور لهم في المرحلة الانتقالية، سواء باستغلال ما تكشف عنه الحكومة السودانية من برامج، أو محاولة عرقلة عمليات السلام عن طريق تشجيع الجماعات المسلحة على عدم الانخراط بها، أو من خلال الاتصال ببعض أعضاء المجلس العسكري أصحاب النفوذ التأثيري، وأخيرا، محاولة استغلال أداة الاستثمار كإحدى أوراق الضغط للوجود في المشهد السوداني الانتقالي؛ لذلك كانت تصريحات قطر تؤكد رغبتها في زيادة الاستثمارات، وأنها تسعى إلى تفعيل الاتفاقيات التي سبق التوقيع عليها، وأنها

(1) مصطفى صلاح، تحركات مشبوهة .. الدور القطري.....، **مرجع سبق ذكره.**

ستهتم بقطاعات نوعية بعينها كالبترول والتعدين والزراعة، من خلال دور واضح لشركات رئيسة مثل «قطر للتعدين» وحصاد»، في إطار سعي قطري إلى منافسة الاستثمارات السعودية التي تقارب نحو 15 مليار دولار في السودان[1].

يتزامن هذا مع مساعي قطر لإفشال خطوات التوافق السياسي التى تمت بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، والتي كانت تشجع عبد الحي يوسف لمهاجمة الحكومة السودانية التي تكونت على إثر الاتفاق بين الطرفين في أغسطس 2019؛ لتحاول بعدها تغيير هذا النهج مع تولي «عبد الله حمدوك» رئاسة الحكومة بعد إتمام التوقيع على الوثيقة الدستورية التى نالت دعما داخليا وإقليميا ودوليا واسعا، وحاولت قطر وقتها البدء في الحديث بلغة المصالح المتبادلة، خاصة مع تركيز «حمدوك» على بناء اقتصاد قومي قوي، وبناء سياسة خارجية تعمل على رفع اسم السودان من الدول الراعية للإرهاب، وهو ما جعل تركيا وقطر تعرضان المساعدة، وهو ما يناقض دعمهما للمظاهرات التى بدأت ببعض المدن السودانية، ودعوات المليونيات المتتالية، ومحاولة الوقيعة بين الحركات المدنية، وإشعال الفتنة بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة، والتركيز الإعلامي على مظاهر تعثر حكومة حمدوك، وإغفال الحديث عن النجاحات، والتركيز على الدور القطري في وثيقة الدوحة للسلام التي سبق توقيعها في عام 2011[2].

ولم تكتف قطر التلويح بالملف الاقتصادي، بل عكف النظام القطري على إعادة التدخلات القطرية في السودان القديم وإحياءها في السودان الجديد؛ فعمدت وسائل الإعلام القطرية على تكثيف الحديث عن كيفية استفادة إدارة السودان الجديد من "وثيقة الدوحة للسلام"، وهو ما يثير العديد من علامات الاستفهام حول الدور الذي تحاول قطر القيام به مؤخرًا في السودان عقب سقوط البشير الداعم لهم؟، وعلى العكس من

(1) د. باسم رزق، السودان ومحور قطر – تركيا في المرحلة الانتقالية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 68-69.

(2) **المرجع السابق**، ص .68.

ذلك لما كان عليه الحال غداة الثورات التي أطاحت بأنظمة حكم عربية في شمال إفريقيا، أظهرت دول المنطقة رفضًا متزايدًا تجاه السياسة القطرية، وابتعدت عنها الكثير من الدول، وقاطعتها أخرى في شكل تدريجي، على الرغم من أن قطر ضخت مليارات الدولارات في هذه الدول ومولت جماعات سياسية ودينية متطرفة لبناء نفوذ سياسي واقتصادي، وخلق جماعات ولوبيات لتنفيذ السياسة القطرية في داخل تلك الدول[1].

لكن الملاحظ أن الدور السياسي القطري قد تقلص على المستوى السياسي، فهي أحد اللاعبين، لكنها غير مسيطرة، ويحاول السودان الاستفادة من الاستثمارات التركية بما يخدم الاقتصاد السوداني، لكنه يراقب علاقاتها بالعناصر المنتمية لتنظيم الإخوان الإرهابي، ويسعى إلى تحجيم الاتصال التركي والقطري بالجماعات المسلحة التى رفضت الانخراط في اتفاق السلام الذي وُقع في جوبا، ويتابع بدقة موقف الدولتين من محاكمة رموز الإخوان، ويرى المسؤولون السودانيون أن تلك سياسة تمكنهم من خدمة مصالح السودان، لكن ربما يكون لها آثار سلبية مستقبلا، بخاصة مع حالة السيولة التى عليها الوضع السياسي السوداني[2].

ثانيًا– طبيعة العلاقات السودانية القطرية خلال المرحلة الانتقالية

ينظر أغلب المراقبين الأفارقة بكثير من التوجس والريبة للحضور القطري المكثف والمتنامي في المنطقة الأفريقية، حيث لا تكاد تخلو دولة أفريقية من تواجد قطري ظاهره الاستثمار، وباطنه زرع بذور الفوضى والفتنة وعدم الاستقرار، ولعل النشاط القطري في التأثير على الأوضاع الداخلية في السودان بعد خسارتها الكبرى بفقدان حكم عمر البشير الذي حاول اللجوء لدعم الدوحة في زيارته الأخيرة لها فى يناير 2019، اتخذ العديد من المسارات على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، وفي هذا السياق دفعت الدوحة الكثير من الأموال للتأثير على الأوضاع داخل السودان ضد

(1) مصطفى صلاح، تحركات مشبوهة .. الدور القطري في إعاقة الانتقال السياسي....، **مرجع سبق ذكره.**

(2) د. باسم رزق، السودان ومحور قطر – تركيا في المرحلة الانتقالية، **مرجع سبق ذكره**، ص .69.

المجلس الانتقالى العسكرى ومحاولة التأثير في عملية التحول الديموقراطي هناك بما يتناسب مع الأهداف القطرية[1]، وفيما يلي أبرز تلك الإجراءات:

1- العلاقات السياسية بين السودان وقطر في ظل مجلس السيادة الإنتقالي:

مع توقيع الاتفاق السوداني في يوليو 2019 اقترب السودان خطوة في اتجاه الحكم المدني بعد ثلاثين عامًا من الحكم العسكري، إلا أن نسب المجلس السيادي بين المدنيين والعسكر شكلت نقطة خلافية كبيرة، بالإضافة إلى نسب المجلس التشريعي وهو ما بدا واضحًا في الاتفاق السياسي. إذ تؤكد المادة 13 من الاتفاق على تمسك قوى إعلان الحرية والتغيير بنسبة 67 بالمائة من عضوية المجلس التشريعي ونسبة 33 بالمائة للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، ثم تأتي مباشرة بعدها المادة 14 التي تقول إن "المجلس العسكري الانتقالي يؤكد موقفه بمراجعة نسب عضوية المجلس التشريعي". ولعل تضارب مصالح الأطراف المتدخلة في المشهد السوداني يزيد من تعقيده أكثر، فلطالما أبدى نشطاء ومعارضون مخاوفهم من أن تجهض تدخلات أطراف خارجية بالإضافة إلى فلول النظام السابق التحول الديمقراطي في السودان، وهو الأمر الذي توظفه قطر للدخول إلى الساحة السودانية.

من زاوية أخرى اتخذ الإعلام القطري على عاتقه مؤخرًا التركيز على الوساطة القطرية في تحقيق السلام، ومحاولات إبراز الدور القطري كوسيط سلام بين القوى المتناحرة من خلال إحياء اتفاقية وثيقة الدوحة للسلام وهذا الأمر ظهر في زيارة مبعوث وزير خارجية قطر لشؤون تسوية النزاع، مطلق القحطاني للسودان ولقائه بنائب رئيس المجلس السيادي الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي". وفي نفس السياق لم تتوقف وسائل الإعلام القطرية والأخرى التابعة لتركيا الناطقة بالعربية عن فعل الدور ذاته

(1) **كيف فشلت أجندة قطر في السودان وإثيوبيا وإريتريا وليبيا؟**، موقع العربية، 21 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:-

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/gulf/2019/04/21/كيف-فشلت-أجندة-قطر-في-السودان-واثيوبيا-واريتريا-وليبيا؟

تحت دعوى أن ما حدث فى السودان هو انقلاب وليس ثورة، وأن الحل هو إسقاط المجلس وتسليم السلطة لقوى مدنية معظمها موالية للإخوان والتيارات الموالية لها والمعادية للدول العربية مثل مصر والسعودية والإمارات.

كما اتخذت قطر موقفًا مضادًا من الموقف الشعبي السوداني، نظرًا لموقفها الداعم لحكم البشير الإخواني، ولكن عقب سقوط نظام البشير اتجهت الأنظار نحو الحديث عن مصير الاستثمارات التركية والقطرية في السودان، وزاد الأمر تعقيدًا عقب خروج تنظيم الإخوان المدعوم من البلدين من المشهد، وتولي الحكومة الانتقالية عقب توقيع اتفاقية الوثيقة الدستورية شئون البلاد، والتي أعقبها تحركات قطرية تركية في محاولة لدخول المشهد السياسي مرة أخرى للحفاظ على الاستثمارات ومحاولة الابقاء على ورقتها الأخيرة في السودان، وتجلى ذلك في الإعلان عن استثمار شركة قطر للتعدين الحكومية في قطاعي الطاقة والتعدين بالسودان، ويأتي هذا ضمن سلسلة من الإجراءات التي تمارسها قطر كمحاولة لإفشال خطوات التوافق السياسي بين مجلس السيادة الإنتقالي وقوى الحرية والتغيير والقوى السياسية السودانية الأخرى.

2- العلاقات الاقتصادية بين السودان وقطر في ظل مجلس السيادة الإنتقالي:

أ. الاستثمارات القطرية في السودان في ظل مجلس السيادة:

تمثل الاستثمارات القطرية في السودان حوالي 3,7 مليار دولار، وهي خامس أكبر مستثمر أجنبي، وهناك تمويل حكومي قطري للصناعات العسكرية السودانية، وتمويل لبناء قاعدة عسكرية تركية في جزيرة سواكن بـ4.7 مليار دولار كان الهدف منها تهديد الأمن القومي المصري من جهة البحر الأحمر، ومن خلال هذه الاستثمارات تحاول الدوحة الانخراط بالتأثير على الأطراف الداخلية بما يخدم مصالحها في السودان وانطلاقًا إلى منطقة القرن الإفريقي ولعل هذا الأمر أعلنت عنه إريتريا في نوفمبر 2019؛ حيث اتهمت وزارة الإعلام في إريتريا، قطر بدعم فصائل وجماعات معارضة في البلاد عبر مخططات تخريبية مستخدمة السودان كنقطة انطلاق، خاصة وأن العلاقة بين قطر والسودان فى عهد عمر البشير فيها ارتباط قوى وتنسيق أمني

ومصالح تجارية وعسكرية وشخصية ساعدت على تمكين الجانب القطري من السيطرة على بعض الملفات والتي تحاول الدوحة استغلالها الآن للتأثير على عملية الانتقال الديموقراطي. وليس مستغربًا أن تعتبر الدوحة أن المجلس الانتقالي الحالي عدو لمصالحهما، وأنه لابد من إسقاطه بكافة الطرق وتصعيد حلفائها الذين يخدمون مصالحها ومنهم حزب المؤتمر الوطني ذراع جماعة الإخوان(1).

نتيجة للأوضاع المتدهورة الحالية في السودان تحاول البلاد التماسك نسبيًّا من خلال الدعم الخارجي الذي وصل البلاد خلال عام 2019، وتضمن مبلغ "300" مليون دولار من صندوق النقد العربي، و"250" مليون دولار من صندوق النقد السعودي، بجانب "250" مليون دولار من البنك المركزي الإماراتي، و"200" مليون دولار من صندوق التنمية الكويتي، فضلًا عن دعم عيني من السعودية تمثل في الوقود والقمح والأدوية.

لكن على جانب آخر، وجد النظام القطري في تلك الأحداث فرصة لتوسيع نفوذه في أفريقيا، فاتجه لإيهام السودانيين بالاستثمارات وأصبح اللقاء السياسي المدعوم اقتصاديا نهج راسخ من جانب النظام، وذلك رغم إعلان السلطات الانتقالية في الخرطوم إن سياستها الخارجية قائمة على التوازن والبعد عن المحاور، بما يحقق مصالح البلد على عكس سياسات الرئيس السابق عمر البشير(2).

فخلال اللقاء الذي جمع أسماء محمد عبد الله –وزيرة الخارجية السودانية السابقة– مع السفير القطري لدى الخرطوم، عبد الرحمن بن علي الكبيسي، خلال عام 2019، أعرب الأخير عن رغبة قطر في تعزيز التعاون مع السودان في كل المجالات، وتبادل الدعم في المحافل الدولية، وأن الدوحة ستقوم بمزيد من الاستثمارات في مجالات

---

(1) مصطفى صلاح، تحركات مشبوهة .. الدور القطري في إعاقة الانتقال السياسي....، **مرجع سبق ذكره**

(2) **هكذا استغلت قطر الوضع الاقتصادي السيئ في السودان**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 31 يناير 2020، متاح عبر الرابط التالي: https://www.almarjie-paris.com/13714

الطاقة والتعدين والزراعة، وستشجع القطاع الخاص على الاستثمار في السودان في كافة المجالات[1].

ولم يحدد السفير حجم الاستثمارت المرتقبة ولا تاريخ ضخها لكن تستثمر قطر حاليًا 1.5 مليار دولار في السودان، عبر 40 مشروعًا زراعيًا وسياحيًا وعقاريًا، وفق بيانات سودانية رسمية.

ب. التجارة الخارجية بين السودان وقطر في ظل مجلس السيادة:

(1) صادرات السودان لقطر:

تم الاستناد إلى الفترة التي لحقت بقيام الثورة السودانية في ديسمبر 2018 وذلك للتعرف على حجم الصادرات السودانية إلى قطر في الفترة التي لحقت بالثورة، وتلاحظ وجود إستمرار في تراجع الصادرات السودانية إلى قطر ولعل التغيرات السياسية التي شهدتها السودان كانت دافع لإستمرار تدني حجم الصادرات السودانية، ويوضح الجدول رقم (3) قيمة الصادرات السودانية إلى قطر.

جدول رقم (3)

قيمة الصادرات السودانية إلى قطر خلال الفترة (2019– 2021) بالمليون دولار

العام	قيمة الصادرات السودانية
2019	0,2
2020	0,6
2021	0,39

المصدر: جدول من إعداد الباحث وفقًا لعدة بيانات صادرة عن بنك السودان المركزي.

(1) قطر تعتزم ضخ مزيد من الاستثمارات في السودان، موقع وكالة الأناضول، 20 أكتوبر 2019، متاح عبر الرابط التالي:-

https://www.aa.com.tr/ar/-اقتصاد/قطر-تعتزم-ضخ-مزيد-من-الاستثمارات-في-السودان/1620582

(2) صادرات قطر للسودان:

وبالنظر إلى حصيلة الصادرات القطرية إلى السودان خلال الفترة (2019-2021)؛ ، وقد يكون من المُلائم في هذا الإطار توضيح قيمة تلك الصادرات وذلك وفقًا للجدول رقم (4) الذي يعرض قيمة الصادرات القطرية إلى السودان.

جدول رقم (4)

قيمة الصادرات القطرية إلى السودان خلال الفترة (2019- 2021) بالمليون دولار

العام	قيمة الصادرات القطرية
2019	12
2020	24,7
2021	38

المصدر: جدول من إعداد الباحث وفقًا لعدة بيانات منها جهاز التخطيط والإحصاء القطري وبنك السودان المركزي.

استنادًا إلى ما تقدم؛ يمكن القول انه وفقًا للبيانات الواردة في الجدولين رقم (3) و(4) فإنه من الملاحظ أنه من الملاحظ وجود تحركات من جانب القيادة السودانية والقطرية للعمل على تحسين مؤشرات التعاملات التجارية بين الدولتين ومحاولة الارتقاء بها بين الدولتين.

وإجمالًا لما تقدم؛ يمكن القول بأن الموقف القطري الراهن تجاه المرحلة الانتقالية في السودان يكشف عن سعيها إلى استغلال الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي خلفها نظام البشير؛ لمحاولة خلق دور لها في المرحلة الانتقالية، وهو ما ركزت من خلاله على إستغلال مختلف المواقف الحكومية بالسودان لإحياء دورها، والمُلاحظ في الآونة الأخيرة استغلال قطر المشهد السياسي بالداخل السوداني لخلق جبهة تعاونية قائمة على اللعب بوتر المصالح المتبادلة وخاصة فيما يتعلق التعاون السياسي والاقتصادي وهو ما ظهر بوضوح من الجانب القطري في حرصه التام على تطوير العلاقات مع السودان في ضوء التطورات الجديدة التي تشهدها وذلك على كافة المستويات.

- **المراجع**

(1) د. باسم رزق، "السودان ومحور قطر – تركيا في المرحلة الانتقالية"، **مجلة آفاق استراتيجية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (1)، نوفمبر 2020).

(2) د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات المصرية السودانية نحو شراكة استراتيجية جديدة"، **مجلة آفاق استراتيجية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (1)، نوفمبر 2020).

(3) د. شيماء محي الدين، د.سمر الباجوري، **أفريقيا: حصاد عام من التطورات السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: الجمعية العلمية للشئون الأفريقية، التقرير الإستراتيجي الأول، 2017)

(4)عبدالوهاب الوقيع محمد الجعلي، **التعاون الاقتصادي بين السودان وقطر** (الدوحة: معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011).

(5)د. أحمد أمل، " تحولات خريطة العلاقات الخارجية السودانية ما بعد نظام البشير" **مجلة آفاق استراتيجية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (1)، نوفمبر 2020).

(6) مصطفى صلاح، **تحركات مشبوهة .. الدور القطري في إعاقة الانتقال السياسي والاستقرار في السودان**، موقع المركز العربي للبحوث والدرسات، بتاريخ، 29 يناير 2020، متاح عبر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41479

(7) Julietta Mirghani, **How the End of the Gulf Crisis Affects Sudan**, Fair Observer, 9 April 2021, Available at: https://www.fairobserver.com/region/africa/julietta-mirghani-gulf-qatar-crisis-saudi-arabia-uae-sudan-arab-world-news-86914/

(8)**قطر تبحث عن منفذ لاختراق الساحة السودانية**، موقع ميل إيست أون لاين، بتاريخ 9 أكتوبر 2019، متاح عبر الرابط التالي:-

https://middle-east-online.com/قطر-تبحث-عن-منفذ-لاختراق-الساحة-السودانية

(9)وزارة الخارجية القطرية، **دولة قطر تدعو لاستكمال رفع جميع العقوبات الاقتصادية وإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب،** 7 يوليو 2020، متاح عبر الرابط التالي:-

https://mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/26/11/1441/دولة-قطر-تدعو-لاستكمال-رفع-جميع-العقوبات-الاقتصادية-وإزالة-اسم-السودان-من-قائمة-الدول-الراعية-للإرهاب

(10) بيان مجلس السيادة الإنتقالي، **رئيس مجلس السيادة الفريق اول ركن عبد الفتاح البرهان يصل العاصمة القطرية الدوحة**، الصفحة الرسمية لمجلس السيادة الإنتقالي على منصة (فيسبوك)، 7 أبريل 2021، متاح عبر الرابط التالي:-

https://www.facebook.com/TransitionalSovereigntyCouncil/posts/pfbid02xJB9X8Ff3PWWKjgMAQnFR33Fwu3oBhor3rt3TE3j8JZAs87qXRf9Aid6MFbekqWnl

(11) **كيف فشلت أجندة قطر في السودان وإثيوبيا وإريتريا وليبيا؟**، موقع العربية، 21 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:-

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/gulf/2019/04/21/كيف-فشلت-أجندة-قطر-في-السودان-واثيوبيا-واريتريا-وليبيا؟

(12) **هكذا استغلت قطر الوضع الاقتصادي السيئ في السودان**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 31 يناير 2020، متاح عبر الرابط التالي:

https://www.almarjie-paris.com/13714

(13) **قطر تعتزم ضخ مزيد من الاستثمارات في السودان**، موقع وكالة الأناضول، 20 أكتوبر 2019، متاح عبر الرابط التالي:-

https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/قطر-تعتزم-ضخ-مزيد-من-الاستثمارات-في-السودان/1620582